

"المنير في حماية السنة النبوية المطهرة من أباطيل إسماعيل الكردي"في كتابه "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث"

بحث منشورفي مؤتمر السنة النبوية الدولي(مسند٣)/قسم القرآن وعلومه والحديث/أكاديمية الدراسات الإسلامية/جامعة مالايا، كوالامبور/ ماليزيا،

MOH

٢٠١٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بحث بعنوان

"المنير في حماية السنة النبوية المطهرة من أباطيل إسماعيل الكردي"

في كتابه "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث"

الدكتور محمد علي أحمد الأعمر

أستاذ الحديث المساعد في قسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية– جامعة المجمعة

Dr.malamar@yahoo.com

٢٠١٥م

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا مُحَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين .

أما بعد :

تتعرض السنة النبوية المطهرة لحملات ضارية وهجمات شرسة من قبل أعداء الإسلام، ولحلقة جديدة من مسلسل الهجوم المتواصل على ثوابت الدين وأركانه وإذا كان ذلك منهم فللأسف يسايرهم في ذلك أناس يُحسبون على الإسلام ليصبحوا أبواقاً لهم تنادي بالتشكيك في السنة النبوية المطهرة تارة، وبالصحابة وعدالتهم تارة أخرى، ومنهم من يشكك في صحيحي البخاري ومسلم وأن فيها أحاديث غير ملزمة ومتناقضة مع بعضها البعض ومنهم من يدعو إلي تنقية الأحاديث.

والله عز وجل حفظ دينه من عبث العابثين وكيد الكائدين. وهيأ الله تعالى من يحفظها من المسلمين ولا يطعن فيها إلا مبتدع ضال يهدف من وراء تشكيكه فيها إلى هدم مبنى الشريعة. وهؤلاء ليسوا متخصصين ويقصدون من وراء ذلك تحكيم قواعد لا علاقة لها بالسنة وعلم الحديث، ومن هؤلاء المدعو **إسماعيل الكردي** [1]المعروف بتشيعه وبغضه للسنة النبوية حيث ألف كتاباً **باسم " نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث – دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين "** يدعو فيه إلى تنقية الأحاديث النبوية الشريفة وتفعيل نقد متون الحديث الشريف في صحيحي البخاري ومسلم؛ والطعن في الصحيحين فرع من الطعن في السنة كلها.

فأحببت المشاركة في مؤتمر السنة النبوية الدولي (مسند الثالث) :ضوابط فهم السنة – المشكلات والحلول، للوقوف على نموذج لمن أساؤوا وانحرفوا في فهم السنة؛ خوفاً من الانسياق وراء دعاوي التشكيك في السنة النبوية والثوابت الدينية؛ ولأبين فيه جهلهم المطلق ونياتهم الخبيثة وأنهم يعيشون بعقول الزنادقة والروافض أو من الجاهلين بحقيقة السنة ومكانتها وممن انخدعوا بأقوال بعض الضالين. فأسميت بحثي:

"المنير في حماية السنة النبوية المطهرة من أباطيل إسماعيل الكردي"

في كتابه "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث"

[1] – بعد البحث عن سيرة المدعو إسماعيل الكردي للوقوف على فكره وحاله لم أجد شيئاً من مؤلفاته_ في حدود اطلاعي_ إلا هذا الكتاب (محور بحثنا) ولكن للأمانة العلمية له مجموعة من المراجعات والتحقيقات لبعض الكتب التي تتحدث حول الديانات القديمة والموضوعات الفلسفية مثل مراجعته لكتاب نحو أرض جديدة لمؤلفه: كهارت توليه، وكتاب .أ ين الحق ؟ أفتونا يا أولي الألباب، لمؤلفه خالد الأحمد، وكتاب إسرائيل – الرؤساء / رؤساء الكنيست – رؤساء الحكومات– منذ الإنشاء وحتى ٢٠٠٦م، لمؤلفه د. أسامة جمعة الأشقر،وكتاب الفرق والمذاهب اليهودية منذ البدايات، لمؤلفه : عبد المجيد همو ......وغيرها . خلاصة أمره أنه غير مختص في علم محدد بل هو مجرد محقق لبعض الكتب الفلسفية ، للمزيد راجع موقع فرات.

..http://www.furat.com/index.php?Prog=book&Page=authorinfo&aid=10653

أهمية الدراسة:

- **نقض الشبهات المثارة حول السنة النبوية.**
- **الوقوف على نموذج لمن أساؤوا فهم السنة النبوية، ومحاولة الكشف عن أسباب الانحراف المعاصر في فهم السنة.**
- **الدفاع عن السنة باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع.**

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي التحليلي ، وذلك باستقراء وجمع الروايات المتعلقة بالموضوع وتحليلها والرد على الشبهات المثارة من قبل الباحث وممن سبقة رداً إجماليا دون الخوض بتفاصيل الروايات.

خطة البحث تتكون بعد المقدمة أربعة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: الرد الإجمالي على إسماعيل الكردي وبيان بطلان منهجه.

المبحث الثاني : اهتمام المحدثين في المتن والإسناد على السواء.

المطلب الأول: الرد على شبهة عدم اهتمام المحدثين في المتن.

المطلب الثاني : الرد عليه في ذكره قواعد نقد المتون.

المبحث الثالث :الرد على دعواه عدم إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين.

المطلب الأول: مخالفة المذاهب الفقهية _الأئمة الأربعة_ للأحاديث الصحيحة.

المطلب الثاني : انتقادات بعض أئمة الحديث لبعض ما في الصحيحين.

المبحث الرابع : موقفه من الصحابة ﵃، والرد عليه.

المطلب الأول :طعنه في مراسيل الصحابة.

المطلب الثاني: طعنة في عدالة الصحابة وضبطهم . ﵃ .

المطلب الثالث: طعنه في أحاديث أبي هريرة ﵁ وفي مروياته.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

بعد قراءة كتاب إسماعيل الكردي قراءة باحث متثبت مستبصر لاحظت أن هذا الكتاب هو عبارة عن تلخيص ونقل عن كل من توجه بالنقد للسنة أمثال ابي ريَة صاحب "أضواء على السنة المحمدية" وأحمد أمين صاحب "فجر الإسلام " وبعض من يكتب في مجلة المنار وأمثالهم ، وقد آثرت أن أقدم بين يدي النقد لهذا الكتاب صورة موجزة ،أو خطوط عريضة تعطي فكرة عن الكتاب وطريقة مؤلفه ومنهجه في البحث :

المبحث الأول: الرد الإجمالي على إسماعيل الكردي وبيان بطلان منهجه.

- إن المؤلف يدعى دعاوى عريضة ويحاول أن يدلل عليها ،فيعوزه الدليل ، أو يستدل فيأتي الدليل قاصرا عن الدعوى بالرغم من أن المؤلف كتب لكل فصل مقدمة جميلة وبراقة وخادعة حيث يتوهم القارئ من هذه المقدمات انه سيشاهد رجلا موضوعيا أمينا لا يهدف إلا بيان الحق .. ولكن عندما يدخل إلى فحوى الكتاب يجده يبطن هدفا غير معلن وهو الطعن بأهم مرجعين من مراجع أهل السنة وهما الصحيحان انظر إلى عبارته حيث يقول : وإنما اخترت تطبيق هذه القاعدة على بعض أحاديث الصحيحين لأنه إذا ثبت ما قلته فيهما، مع أنهما أصح الكتب ، فهو ثابت من باب أولى فيما هو دونهما في الصحة من كتب الحديث . وكأنه يقول إذا هذا هو حال الصحيحين " بحسب ما ادعاه" فكيف حال الكتب الأخرى !!! .
- إن المؤلف أفاض في بعض الفصول وأكثر من النقول عن العلماء وذلك لكي يرتب عليها ما يريد من نتائج هي أبعد ما تكون مترتبة عليها ،وذلك كما صنع في خبر الآحاد ،بينما أوجز إيجازا مخلا في بعضها كما فعل في عدالة وضبط الصحابة، ولو ذكر شروط العدالة والضبط على ما أصّلها علماء الحديث ،لعاد بالنقص على كثير مما خرج به من نتائج.
- أن المؤلف كثيرا ما يعتمد في نقوله على المعتزلة والنظام ،وابن ابي الحديد ، وغيرهم .
- لو قارنا ما كتبه مع ما كتبه أبو رية وأحمد أمين وبالمستشرقين لرأينا أنه يخرج من مشكاة واحده، ونلاحظ التشابه في كثير من طريقتي النقد والنقل غير أنه كان أكثر تهذيبا من هؤلاء.
- أغلب الأحاديث التي رماها بالوضع والضعف هي من المتشابه مما لا تستقل العقول بإدراكه ،ولا يدرك المراد منه إلا الله أو عن رسوله المبلغ عنه،والواجب الإيمان به كما ورد مع تفويض علم حقيقته إلى الله والتنزيه عن الظاهر المستحيل ،وإما التأويل بما يوافق العقل وما أحكم النقل ،وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها.
- تحدث في الفصل الأول حول حجية الحديث النبوية، وناقش الموضوع نقاشا علميا وتحدث حول المسائل التي تدور حول حجية السنة، وخرج بنتيجة باطلة.
- تحدث في الفصل الثاني حول أخبار الآحاد في الصحيحين وناقش مسألة أن خبر الآحاد يقيد الظن وخرج بنتيجة بما أن خبر الآحاد يفيد الظن وأغلب أحاديث الصحيحين آحاد لذلك لا يوجد مانع من تضعيف جملة من الأحاديث فيهما والقول بأن منها ما هو موضوع ....ورفض الفكرة بكون الصحيحان من اصح الكتب بعد كتاب الله ... وادعى أن هناك أناس يقولون بقدسية الصحيحين وان كل الراويات فيهما من حيث جوهر طبيعتها وحجيتها الدينية ،هي من حجية القرآن نفسها ومثله في الصحة وقطعية الصدور ثم رد

على هؤلاء وأقول هذه القضية التي ادعاها ورد عليها لم يقل بها أحد من المحدثين أو العلماء ،فمن أين جاء بهذا الكلام،فلم يقل أحد أن كل حرف أو كلمة في الصحيحين بمنزلة ما في القرآن .

ثم انه غلب على مناقشته لموضوع خبر الآحاد على رأي الأصوليين وليس على رأي المحدثين .

تناول في الفصل الثالث عدم أجماع الأمة على صحة كل ما في الصحيحين وذلك من خلال أمرين :

الأول : نفي صحة بعض أحاديث الصحيحين من قبل الأئمة الأربعة حيث ذكر عددا من الأحاديث التي لم يعمل بها الفقهاء وخرج بنتيجة "فما من مذهب فقهي إلا ورد بعض ما في الصحيحين من روايات فقهية،وأخذ بخلاف ما رويا في بعض المسائل .

عبر بنفي الصحة مع أنه القول الصحيح في ذلك عدم العمل لأنهم لم ينفوا الصحة أو ردوها ـ كما قال، ولكن كان لهم منهج أصولي في عدم العمل بالأحاديث المشهورة .

الأمر الثاني : جمع الانتقادات التي وجهت للبخاري ومسلم من عصرهم حتى عصرنا الحاضر وخلص بناء على هذه الانتقادات أنه لا يصح القول بالإجماع على الصحيحين .

بالرغم من أن هذه الانتقادات لا تقوم بها حجة على خرق الإجماع لان هذه الانتقادات مردود عليها في كتب القدماء والمعاصرين وأغلبها لا تقدح في الصحيحين، بل ترفع من شأنهما .

–تناول في الفصل الرابع مختلف الحديث ومتعارضة في الصحيحين وذكر أن أسباب الاختلاف هو الرواية بالمعنى من قبل الصحابة ثم ممن بعدهم من الرواة كل يتصرف بناء على ما فهم ،وهذا أدى إلى اختلاف المعنى ،ومما أدى إلى وجود المختلف هو وجود الأحاديث الموقوفة، وتفاوت أفهام الصحابة في عرض المسائل، ويتفاوتون في الحفظ والاستيعاب ، وخلص بنتيجة بناء على تعدد الآراء أن حديث واحد صحيح دون البقية وهذا سبب كاف للقطع بوجود عدد من الراويات غير صحيحة المتن في الصحيحين وذكر حول ذلك عشرين حديثا متناقضة .

والبحث في مختلف الحديث من أهم ما يلزم للدفاع عن السنة وذب الطعن عنها ، لذلك ألف فيه العلماء وردوا على أعداء الحديث كابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث ،والإمام ابي جعفر الطحاوي في كتابه مشكل الآثار"[١].

ولا بد من الإشارة أن الإمام البخاري يشير إلى التعارض ويجمع أحيانا ، وان هناك أسباب للتعارض بسبب الناسخ والمنسوخ ومن منهج الإمام البخاري أن ينبه على ذلك ، وأما مسلم : فإنه يكتفي بإخراجهما ويقدم المنسوخ ويؤخر الناسخ فيخرجه بعده[٢] .

علما بأن أغلب الأحاديث التي ذكرها التعارض فيها ظاهري ولها مخرج واضح بناء على القواعد التي وضعها العلماء في موضوع "مختلف الحديث "

---

١ – معظم الأحاديث التي ذكرها موجودة في الكتابين ، وفيها بيان وجه التعارض .

٢ – العتر، د. نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، ص٢٠٥.

- تحدث في الفصل الخامس حول قواعد نقد المتون وتطبيقها على أحاديث الصحيحين ، نقل في هذا الفصل القواعد التي وضعها العلماء في الدراسات الحديثية وحاول توجيهها لبيان أحاديث موضوعة في الصحيحين وأغلب الأحاديث التي تناولها في هذا الفصل هي أحاديث الصفات والمجاز ، وتناول في هذا الباب جميع الأحاديث التي وجه لها نقد في المتن من قبل الذين تناولوا هذه الأحاديث بناء عل التحكيم العقلي في رد الأحاديث أمثال محمود أبو ريَة[١] واحمد أمين [٢] والمقالات في مجلة المنار لمحمد رشيد رضا[٣] وغيرهم .
- وردّ في الفصل السابع سبب كثرة هذه الأحاديث المشكلة والضعيفة للصحابي الجليل ابي هريرة . ﷺ . وأنس بن مالك، وذكر أن السبب في هذا اعتمادهم على كعب الأحبار ووهب بن المنبه، واتهمه في التدليس، والوضع وكثرة الأخطاء والأوهام . وقد تحامل المؤلف تحاملا لا يرتضيه المنصفون لذي دين وخلق على صحابي جليل، ولا ندعي العصمة لأحد من البشر حاشا الأنبياء ولكن نريد أن ننزل الناس منازلهم في الفضل والعلم ، ولا نحجر على العقول ،فلكل باحث أن ينتقد ويبدي ما يشاء من أراء في حدود قواعد النقد الصحيحة .

ونلاحظ انه اعتمد في هذا الفصل على مناقشة أحاديث خارج الصحيحين ليدلل ما ادعاه[٤].

وتناول في الفصل الثامن نقد الأسانيد من خلال عنوان "ثغرات في البناء السندي المحكم " وناهيك عما في هذا العنوان من تهكم . يقصد الصحيحين ، وقد انطلق كما أشار[٥] من قاعدة أن صحة السند وحدها لا تستلزم بالضرورة صحة المتن فحتى لو فرض أن السند ليس فيه كلام فهذا لا يمنع من نقد متنه إذا كان فيه علة قادحة . ونحن معه في ذلك لكن وفق ضوابط ومعايير عند علماء الحديث، وليس من دافع الهوى، حيث ذكر هذه القاعدة ودلل عليها من كتب المصطلح ليجعلها حجة له في تضعيف أحاديث الصحيحين والنيل منهم، وهذه القاعدة لا تنطبق على أحاديث الصحيحين عند العلماء لان لهما وضع خاص وعليهما الإجماع الذي نفاه وسأل سؤالا إذا اجتمعت كل معايير الصحة في الحديث ، كيف تسري الكذب والدس أو الغلط أو الوهم أو الخلط إلى متن الحديث المروي[٦] بمثل ذلك السند المتقن المحكم ؟

وأرجع السبب في ذلك إلى :

---

١ – أضواء على السنة المحمدية .

٢ – في ضحى الإسلام ، وفجر الإسلام .

٣ – المقصود المقالات التي تطعن في الأحاديث الصحيحة .

٤ – انظر: ابن حنبل، احمد ص٢٤٦–٢٤٤.

٥ – الكردي، إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دار الأوائل، سوريا،ط١،٢٠٠٢م : ص٢٩٣.

٦ – يقصد بهذا الصحيحين ، وذا كذب وافتراء .

١- الاحتجاج بمراسيل الصحابة ، وأشار إلى عدم عدالة جميع الصحابة وعزى سبب ذلك إلى وجود المنافقين في مجتمع الصحابة ، ونسي أو تناسى أن المنافقين كانوا معروفين لدى كثير من الصحابة مثل حذيفة بن اليمان وغيره[١] .

فالعلماء يقبلون الحديث المرسل من أهل القرون الثلاثة الأولى الفاضلة لان الغالب على حديثهم الصدق وهذا عن المرسل التابعي فما بالك بمرسل الصحابي ، الحقيقة أن الجميع يقبلون مرسل الصحابي ، بالإضافة لتوفر المتابعات والشواهد على الحديث .

٢- التسليم بعدالة وحفظ وضبط وإتقان كل من دخل تحت التعريف الاصطلاحي المتوسع فيه للصحابي . حسب ادعاءه .

ونحن نقر أن الصحابة ﷺ قد يجوز عليهم ما يجوز على غيرهم من الناس من الخطأ والنسيان ، ولكن الله جلا وعلا الذي اصطفاهم ليكونوا الواسطة الأولى لنقل الوحي بين الأمة ونبيها عليه السلام قد حمى جنابهم ، وصان أعراضهم ، ويسر لهم من أسباب الضبط في نقل الشريعة ما يتناسب وعظم هذه المسؤولية الأمر الذي جعل مسألة إجراء قواعد النقاد المتعلقة بضبطهم مسألة لا تأتى إلا بالحاصل الذي يريد المخلصون تحصيله، ولعل هذا هو السبب الذي جعل ابن حجر العسقلاني وغيره أن يصنفوا الصحابة في أول مراتب التعديل [٢].

٣- رواية المعروفين في التدليس في الصحيحين بصيغة العنعنة : والرد عليه أن هؤلاء المدلسين لهم أحكام خاصة كما قال العلماء أن المدلسين في الصحيحين قد يكون هذا المدلس صرح بطريق أخرى من طرق الحديث سواء في نفس الكتاب أو في غيره ، وأما من لم يثبت تصريحهم نقول أن الباعث على التدليس عند هؤلاء غير موجود ثم أن الإمامين أعلم بشيوخهم فعرفوا الباعث على التدليس .

٤- بعض رجال الصحيحين غير سالم من غوائل الجرح.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن تخريج الشيخين عن الراوي ليس على إطلاقه في تصحيح حديثه في كل الأحوال ، بل لا بد من ملاحظة الكيفية التي أخرجا حديثه فيها، فربما كان الراوي مدلسا ، فأخرجا له ما علم انه لم يدلسه، وكذلك حديث من تغير حفظه وساء ضبطه، وكذلك الراوي قد يضعف في بعض شيوخه لعدم إتقان حديثهم ، فلا بد من مراعاة الكيفية إلى أخرجا أحاديثهم فيها ، فقد يهم الصدوق ويضبط الضعيف[٣] .

المبحث الثاني : اهتمام المحدثين في المتن والإسناد على السواء :

١ - السباعي، مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع : ص١١٦.

٢ - الصاحب. محمد عيد ، د. العكايلة، سلطان سند، أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث، ص٧ .

٣ العتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين : ص٢٢٦ بتصرف.مرجع سابق.

أشار المؤلف في كثير من الفصول والتمهيدات إلى اهتمام المحدثين بالسند وقلة اهتمامهم بالمتن ،وبناء على ذلك يطلب من الجميع تفعيل النقد في الصحيحين ويبين لهم انه قام بدراسة على بعض أحاديث الصحيحين فتبين له أن كثيرا من متون الأحاديث داخل الصحيحين ضعيفة أو من تصرف الرواة أو الرواية بالمعنى المخل ، وسأرد عليه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الرد على شبهة الكردي عدم اهتمام المحدثين في المتن

نحن لا ننكر أن المحدثين توسعوا في نقد السند أكثر من توسعهم في نقد المتن ،ولعل هذا لطبيعة كل من العلمين، حيث أن العلماء كانوا ـأوسع غورا وأدق نظرا ،وأهدأ بالا حينما لم يجروا في نقد المتن الأشواط البعيدة التي جروها في نقد السند ،وذلك لاعتبار ديني لاحظوه في السنة عند الاكتفاء بصلاح الراوي وتقواه وعدالته ظاهرا وباطنا وضبطه وحفظه وتوقيه الكذب على رسول الله صلوات الله عليه وسلم في نص هو أصل ومرجع في الدين ،فمتى توفرت العدالة بشروطها مع الضبط والحفظ والأمانة والتحرج من التزيد والتغيير كان احتمال الكذب والاختلاف بعيدا جدا إن لم يكن ممتنعا ، وإذا فلم يبق بعد من حاجة للمبالغة في نقد المتن وذلك لأن المتون التي ذكرها[١] :

أولا: أغلبها من المتشابه مما لا تستقل العقول بإدراكه ،ولا يدرك المراد منه إلا الله أو عن رسوله المبلغ عنه، والواجب الإيمان به كما ورد مع تفويض علم حقيقته إلى الله والتنزيه عن الظاهر المستحيل ،وإما التأويل بما يوافق العقل وما أحكم النقل ،وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها.

ثانيا :وقد يكون متن الحديث ليس من قبيل الحقيقة بل من قبيل المجاز فرفضه ـ باعتبار حمله على الحقيقة استنادا إلى أن العقل أو الحس والمشاهدة لا تقره مع إمكان حمله على المجاز المقبول لغة وشرعا ـ تهجم وتنكر لقواعد البحث العلمي الصحيح ،وذلك مثل حديث ذهاب الشمس بعد غروبها وسجودها تحت العرش المروي في الصحيح.

ثالثا : وقد يكون المتن من قبيل المغيبات كأحوال القيامة واليوم الآخر فردها ـ تحكيما للعقل فيها وبناء على قياس الغائب على الشاهد ـ ليس من الإنصاف ، وذلك مثل الأحاديث الواردة في صفة الجنة ونعيمها والنار وعذابها ونحو ذلك .

رابعا : وقد يكون الحديث من المعجزات التي كشف العلم عن مساتيرها واعتبرت من المعجزات النبوية التي جاءت الأيام بتصديقها مثل حديث الذباب الذي أنكره المؤلف ، وحديث إذا ولغ الكلب ....

الخلاصة : ما ذكرته سابقا هو عبارة عن رد على كثير من الأحاديث التي ذكرها المؤلف وخاصة ما ذكره حول الغيبيات والتجسيم[٢] .

المطلب الثاني : الرد عليه في ذكره قواعد نقد المتون:

١ – مُحَمَّد أبو شهبه، دفاع عن السنة : الدكتور ص٤٣– ٤٦.

٢ – الكردي ، من ص١٧٦–٢٢٠).

تناول قواعد نقد المتون وقام بتطبيقها على أحاديث الصحيحين، من وجهة نظره طبعا . وسوف أتناول الموضوع من خلال ما يلي :

القاعدة الأولى : عدم التلازم بين صحة المتن والإسناد :

انطلق المؤلف من هذه القاعدة لتضعيف بعض الأحاديث في الصحيحين حيث قام بذكر القاعدة ،وذكر كعادته أقوال العلماء حول هذه القاعدة ولم يوجهها ولكن يلمس من طريقة حديثه انه يشير إلى تضعيف بعض الأحاديث الصحيحة .

أقول: أنه ربما يصح الإسناد . أي يكون رجاله ثقات . ولا يصح المتن ،لان الصحة والحسن لا تقتصر على الرواة، بل ينضم إلى ذلك عدم الشذوذ والنكارة ،كما هو واضح من تعريف الحديث الصحيح، والعكس كذلك ، فربما يكون المتن صحيحا ، والإسناد غير صحيح ،فلا تلازم بينهما وهذا هو الذي عليه المحدثون فعندما يقولون : "هذا حديث صحيح أو حسن فمرادهم فيما ظهر لنا عملا بظاهر الإسناد لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة،.... وكذا قولهم :هذا حديث ضعيف ،فمرادهم أنه لم تظهر فيه شروط الصحة لا أنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب ،وإصابة من هو كثير الخطأ، وهو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم كما ذكر ذلك العراقي في شرح ألفيته[1].

إلا أننا إذا نظرنا في واقع الأمر ولم نبق في حيز الكلام النظري ،وجدنا أن صحة الإسناد وضبطه تقتضي أن يكون المتن صحيحا أي صحيح النسبة إلى قائله إلا ما دلت دلائل وقامت قرائن تدل على الغلط، أو الوهم أو النسيان أو غير ذلك . أما غلط المتن من قائله أو فساده أو تناقضه فقد دقق أهل الحديث في ضوابطهم ليصححوا نسبة الأقوال إلى رسول الله ....

وقد انقسم العلماء المنتسبون إلى علم الحديث إلى ثلاثة فرق، كما قسمها الشيخ طاهر الجزائري:

الأولى: جعلت همها النظر في الإسناد ،فإن وجدته متصلا ليس في اتصاله شبهة ورجاله ثقات ،حكمت بصحة الحديث قبل إمعان النظر فيه، حتى أن بعضهم يحكم بصحته ولو خالف حديثا آخر ويقول كل ذلك صحيح وأحيانا يكون الجمع غير ممكن، مع أنهم قالوا : صحة الإسناد لا تقتضي صحة المتن.

الثانية : جعلت همها النظر في نفس الحديث فإن راقها أمره حكمت بصحته وأسندته إلى النبي ، وإن كان في إسناده مقال مع أن في كثير من الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة ما هو صحيح المعنى غير انه لم تصح نسبته للنبي .

الثالثة : جعلت همها البحث عما صح من الحديث لتأخذ به فأعطت المسألة حقها من النظر فبحثت في الإسناد والمتن معا بحث مؤثر للحق فلم تنسب إلى الرواة الوهم والخطأ ونحو ذلك بمجرد كون المتن يدل على خلاف رأي لها مبني على الظن، ولم تعتقد فيهم أنهم معصومون عن الخطأ والنسيان، وهذه الفرقة هي أوسط الفرق وأمثلها وأعدلها،

[1] – الحافظ العراقي :١/١٥.

وتناول البحث المتن بكل دقة وإمعان .كما هو شأن البحث في الإسناد واستطاعوا من خلال النظر في المتن أن يحكموا على الحديث بالوضع، في أحوال محددة مخصوصة ولو كان سنده صحيحا[١].

وهذه الطائفة هي طائفة العلماء المنصفون ومنهم أصحاب الأصول الذين اعتمد كتبهم المسلمون، أما الأوليتان فلا تعدوان أفرادا وشواذا لا منهج لهم.

القاعدة الثانية : ذكر للعلل التي وجدت في متن حديث صحيح السند، نفت صحة المتن :

ذكر في هذا التمهيد عددا من الشروط التي ذكرها العلماء يكون فيها السند صحيحا والمتن ضعيفا ومجمل أقوال العلماء التي نقلها عن الإمام ابي اسحق الشرازي، والخطيب البغدادي وابن الجوزي واحمد شاكر وهي تدور حول رد الحديث إذا خالف موجبات العقول ، أن يخالف كتاب أو سنة متواترة ،أن يخالف الإجماع ،أو ينفرد الواحد برواية ما يجب على الكافة علمه ،أو أن ينفرد بما جرت العادة أن ينقله أهل التواتر وهذه جميعها لا تقبل .

ثم قام بناء على هذه الشروط التي نقلها عن العلماء بتضعيف عددا من أحاديث الصحيحين ، ونحن بدورنا نسلم بهذه الشروط ولكن لا نسلم بالأمور والنتائج التي خرج بها .

من الأمور الغير مقبولة التي خرج بها وهي القول بأن المحدثين اهتموا بصحة الأسانيد وتحري الدقة فيها أكثر من المتون بل ذكر أنهم يردون ولو خالف هذه الشروط ، وذكر أن المحدثين على الصعيد العملي لم يطبقوا هذه القواعد والشروط ،وخاصة إذا تعلق الأمر بأحاديث الصحيحين ،حيث نتج عن ذلك .كما زعم . أنهم كانوا يأخذون أحاديث كتب الصحاح التي في متونها علل أو إشكالات مستندا في هذا الأمر على أقوال أحمد أمين في كتابه " حيث قال :" قل أن تظفر منهم بنقد في المتن لا يتفق مع الظروف التي قيلت فيه ،أو مناقضته للوقائع التاريخية ....." [٢].

واستند إلى أقوال في مجلة المنار تحت عنوان (الروايات المخالفة للواقع والأصول الدينية)وذكر نصه ثم ذكر بعض الروايات في الصحيحين وغيره .

وأقول انه لم يصب في هذا الافتراء لا هو ولا أحمد أمين ولا صاحب مجلة المنار الذي استند إلى قوله . وأشير هنا انه ينقل عن مجلة النار وينسب الكلام لرشيد رضا وربما يكون هذا الكلام ممن يكتبون في المجلة وليس من كلام مُحَمَّد رشيد رضا . حيث أن المحدثين كان لهم با ع في نقد المتن كما كان لهم دور كبير في نقد السند ،والقواعد التي ذكرها هي من كلام وتطبيق المحدثين وهي من ابرز الضوابط في نقد المتون[٣] .

ثم ذكر أن المتكلمين ،لا سيما المعتزلة ، والأحناف كانوا أكثر إقداما في نقد المتون ، ثم عزا هذا الرأي إلى أنهم متخصصون بالأدلة العقلية الصحيحة والفهم الصحيح لما يجوز ولا يجوز في حق الله تعالى أكثر من المحدثين الذين لم يعتبرهم من أصحاب العقول وسماهم نقلة الأخبار والآثار الذين يتركز اجتهادهم بشكل أساسي على سماع الأخبار

---

١ – الجزائري، طاهر بن صالح توجيه النظر إلى أصول الأثر،تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م: ٧٤. ٨٢ بتصرف .

٢ – أحمد أمين، فجر الإسلام، مطبعة الاعتماد،١٩٢٨م (ص٢١٧–٢١٨) .

٣ – لمراجعة ضوابط نقد المتون عند المحدثين ،راجع كتاب نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين :د.نجم عبد الرحمن خلف ص٣٣–٣٩.

وحفظ المتون وتحري اتصال الأسانيد ، ثم قام بتوجيه نقد إلى الحافظ ابن حجر والإمام النووي لأنهما يترددان في نفي صحة الأحاديث المشكلة المعللة في الصحيحين ويتهيبون من ذلك وذكر أنهم يحاولان تمحل التأويلات التي كثيرا ما تكون باردة وارجع هذا الأمر كما ذكر في المقدمة إلى قسية الصحيحين . وقد رددنا على هذا في المبحث الأول.

وأقول والله انه لم يعرف قدر وقدرة وورع من يتكلم عنهم ولو عرف وفهم واتقى لما ذكر هذا الكلام .

ثم ذكر أن هذا هو عصر العلم والبحث والتحقيق فلا بد من نعمل عقولنا في هذه الأحاديث المخالفة للعقل والمنطق والعلم القطعي والمشاهدات المحسوسة ثم قام بذكر أساتذته في هذا المضمار وهم : احمد ، ومحمود أبو راية ،والسيد صالح أبو بكر ، وبعض من يكتب في مجلة النار أمثال مُحَمَّد رفيق صدقي وغيره[1] .

ثم قام بذكر بعض الأحاديث في الصحيحين ذكر أنها تشتمل على معلومات تاريخيه علمية خاطئة، أو تباين المعقول أو تخالف القرآن ،أو لا تتناسب مع مقامات الأنبياء ، وروايات تتضمن تجسم الله تعالى .....

ومن الملاحظ أن رده لهذه الأحاديث يتناسب مع فكر المعتزلة الذين اعتبرهم مدرسة تتقدم على المحدثين ومن بعض مبادئ المعتزلة التي تهمنا والتي ردّ أغلب لأحاديث بسببها.

١ نفي الصفات عن الله وتأويلها .

٢ إنكار رؤية الله تعالى .

٣ إيجاب المعارف بالعقل قبل السمع .

٤ اخضاع الحديث لحكم العقل وطبائع الكائنات .

وهذه المبادئ هي الأسباب الرئيسة في رد هذه الأحاديث، وهي بمجملها تقدم العقل على النص ومن عجيب أمر هذا المؤلف أنه يتلقف الإشكالات ويزيدها استشكالا، ويأبى عليه سوء مقصده أن يذكر ولو بعض ما ذكره العلماء الإثبات في رد هذه الاستشكالات.

وأمره لا يخلو من أمرين أحلاهما مر : لأنه إما أن يكون لم يطلع على ما كتبه الأئمة الشراح للأحاديث في هذا وهو تقصير وجهل! وإما أن يكون اطلع عليها ورأى أنها لا تسعفه بل وترد عليه فيما يهدف إليه من تقليل الثقة بالسنة ورجالاتها فآثر طيها، وهذا خيانة وتلبيس!وهذا وذاك مما ينأى به عن أن يكون باحثا ومنصفا.

المبحث الثالث :الرد على دعواه عدم إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين :

تناول الباحث في الفصل الثالث عدم صحة كل ما في الصحيحين وعدم الإجماع و استشهد على ذلك من خلال قوله أن المعتزلة والظاهرية والأباضية والشيعة بمختلف فرقهم لا يرون صحة كل ما في الصحيحين ،وذكر أن بعض هؤلاء يرى فيهما أحاديث موضوعة أي مختلقا ،ويطعنون في بعض الصحابة ،ورجح من خلال ذلك سقوط دعوى الإجماع الأمة كلها من الأساس .

[1] – واذكر هنا انه انبرى عدد من الغيورين على السنة وردوا على هؤلاء أمثال د. مُحَمَّد أبو شهبه ، ومصطفى السباعي ، ومُحَمَّد أبو زهو ،– وبعض الردود نشرت في مجلة المنار .

وأقول أغلب الفرق التي ذكرها لا يعتد بمخالفتهم ،ثم ذكر سؤالا :هل تلقى فعلا علماء أهل السنة والجماعة جميعهم أحاديث الصحيحين كلها بالقبول ؟

ثم أجاب بالنفي واستدل على ذلك من خلال أمرين وسوف أبينهما من خلال مطلبين :

المطلب الأول: مخالفة المذاهب الفقهية _الأئمة الأربعة_ للأحاديث الصحيحة :

وأقول: اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح عن النبي ـ ﷺ ـ يقول ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين وبلسان جميع علماء الملة الإسلامية : والذي ندين الله تبارك وتعالى به ولا يسعنا غيره أن الحديث إذا صح عن رسول الله ـ ﷺ ـ ، ولم يصح عنه حديث ينسخه ـ أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك ما خالفه ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان لا راويه ولا غيره ، إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث ولا يحضره وقت الفتيا ، أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة أو يتأول فيه تأويلا مرجوحا أو يكون في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الأمر أو يقلد في فتواه بخلافه لاعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه ، ولو قدر انتفاء ذلك كله ولا سبيل إلى العلم بانتفائه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم توجب مخالفته لما رواه، سقوط عدالته متى تغلب سيئاته حسناته ، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك(١) .

وقد اتفق أئمة المذاهب وكافة العلماء على أن الحديث الصحيح لا يقدم عليه شيء بعد القرآن الكريم واشتهرت أقوالهم ، فالشعراني في الميزان الذي وضعه للمقارنة بين المذاهب الأربعة يقول :وقد بلغنا أن الإمام الشافعي أرسل يقول للإمام احمد بن حنبل : إذا صح عندكم حديث فأعلمونا به لنأخذ به ونترك كل قول قلناه فيبل ذلك أو قاله غيرنا فإنكم أحفظ للحديث ونحن اعلم به(٢).

وقال الإمام الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي .

وعن الحسن بن صالح قال :كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ "فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي وعن أصحابه ،وكان عارفا بحديث أهل الكوفة ،وفقههم ،شديد الإتباع لما كان عليه الناس ببلده "وهم من مدرسة ابن مسعود وعلي بن أبي طالب " قال وكان يقول: إن لكتاب الله ناسخا ومنسوخا، وإن للحديث ناسخا ومنسوخا، وكان حافظا لفعل رسول الله الذي قبض عليه مما وصل إلى أهل بلده(٣).

أما الإمام أحمد بن حنبل فقد قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يقول : إذا كان في المسألة عن النبي حديث لم نأخذ فيه بقول أحد من الصحابة ولا بقول من بعدهم ،وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله قول مختلف

---

[١] – ابن القيم، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى : ٧٥١هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين تحقق : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة ١/١٧٩.

[٢] –الرازي، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم ، آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ص٩٥.

[٣] – الصَّيْمَري، الحسين بن علي بن مُحَمَّد بن جعفر، أخبار ابي حنيفة وأصحابه، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، ص١٠.

نتخير من أقاويلهم، ولا نأخذ بقول من بعدهم ، وإذا لم يكن فيها حديث ولا قول لأحد من الصحابة نتخير من أقوال التابعين (١).

وهذا هو عين منهج ابي حنيفة والشافعي ثم قال بدران في أصول مذهب احمد في استنباط الفروع وبيان ذلك : قال: الأصل الأول النص :كان إذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتف إلى ما خالفه ولا إلى من خالفه كائنا من كان ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس ، ولا إلى خلافه في التيمم للجنب لحديث عمار بن ياسر المصرح بصحة التيمم للجنب . ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ......(٢).

وأخرج البيهقي عن ابن خزيمة قال : ليس لأحد قول مع رسول الله إذا صح الخبر(٣) وهذا موضع إجماع ممن يعتد بإجماعهم ، والأئمة قد أمروا تلاميذهم وأتباعهم بالعمل بالحديث وترك أقوالهم وأفعالهم إذا كانت مخالفة له ونقل أتباع كل مذهب عن إمامهم : لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلناه(٤) .

قال الشوكاني : واعلم انه لا يضر الخبر عمل أكثر الأئمة بخلافه ،لان قول الأكثر ليس بحجة، ولا يضره عمل أهل المدينة بخلافه ... ولجواز أنهم لم يبلغهم الخبر ،ولا يضر عمل الراوي له بخلافه خلافا لجمهور الحنفية الذين يسقطون بذلك، ومثلهم بعض المالكية لانا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر ،ولم نتعبد بما فهمه الراوي (٥).

ولكن ما هو سبب مخالفة المذاهب الفقهية للأحاديث الصحيحة ومنها ما هو مخرج في الصحيحين :

الرد الإجمالي نقول : أنهم ما كانوا يرفضون الحديث الصحيح ولا يقولون : لا نعمل به ، بل إما يؤولوه تأويلا بعيدا أو يعتبروه منسوخاً أو يقولون أن الراوي لهذا الحديث قد خالف نفسه بعدم العمل بمقتضى حديثه، وذلك بناء على القواعد الأصولية التي أصلوها للاستنباط وأخذ الأحكام من المصدرين الأساسيين .

فالمالكية مثلا قد خالفوا العمل بأحاديث صحيحة قال الحافظ ابن حجر (٦):وقد جمع بعض المغاربة كتابا فيما خالف فيه المالكية نصوص الموطأ ،بل إن الإمام مالكا ترك العمل بأحد وسبعين حديثا أخرجها في موطئه مع اعتقاده بصحتها ، لان عمل أهل المدينة قد خالفها وقد جعله أقوى من خبر الواحد ......

---

[1] – بدران، عبد القادر، المدخل لمذهب الإمام احمد، ص٢٦.

[2] – المرجع السابق ص٤١.

[3] – مفتاح الجنة بالاحتجاج بالسنة : ص٣١ ، نقلا عن :د. فاروق حمادة ، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، دار طيبة، الطبعة الثالثة ١٩٩٧م ص٤٤٤.

[4] – القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم ، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة ﷺ، دار الكتب العلمية – بيروت ص١٤٥.

[5] – الشوكاني، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م ص٥٦.

[6] – العسقلاني، أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيقق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر . بيروت ، ص٩.

وأيضا وجود شروط للأحناف والمالكية في قبول الخبر حيث لم يقبلوه بإطلاق إذا عارض عام الكتاب أو قيد مطلقه وكذلك إذا كان مما تعم به البلوى ،أو أفتى الصحابي بخلاف روايته أو كان مخالفا لما عليه عمل أهل المدينة وردوا بذلك أحاديث صحت أسانيدها، وذكر السرخسي(١) بناء على هذا الأصل رد الأحناف أحاديث مس الذكر ،وحديث فاطمة بنت قيس وخبر القضاء بالشاهد واليمين. ورد الإمام مالك حديث غسل الإناء من الكلب وحديث خيار المجلس ،وحديث من مات وعليه صوم صام عنه وليه [٢] .

وقد رد الأحناف والمالكية بعض الأحاديث فيما تعم به البلوى لان عدم اشتهاره مع الحاجة إليه قرينة على علة فيه ، وأحسن أحواله أن ينصرف عن ظاهره : فإن جاء بأمر كان للندب والاستحباب لا للوجوب ، وان جاء بنهي كان للكراهة لا للتحريم إذ لو كان المراد به الإيجاب أو التحريم لاشتهر ذلك الحكم بين السلف ولنقل إلينا الخبر ،فنقله على خلاف ذلك يدل على ترك العمل به عند أكثر الناس ،لعدم حرمة ترك العمل به ومن الأمثلة على ذلك رد الأحناف حديث الجهر بالتسمية في الصلاة ،وخبر رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ، والوضوء مما مسته النار[٣].

وقد يوافق بعض المحدثين في عدم الأخذ ببعض هذه الأخبار ، ولكن مسلكهم في ذلك يختلف عن مسلك الأحناف ،إذ عدم أخذهم بها إنما هو بسبب نسخها أو ترجيح غيرها من الأخبار عليها . وهنا ليس مجال التفصيل . .

وقد لا يصح الحديث عند الأئمة لعدم صحة الطريق الذي وصل بها إليهم .....

أو قد لا يبلغه الحديث قال الإمام ابن تيمية[٤]:من اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كلَّ واحد من الأئمة ، أم إماما معينا :فهو مخطئ خطأ فاحشا قبيحا).

قال الدكتور فاروق حمادة(٥): القضية في جوهرها تعود إلى مناهج الاستنباط التي حددها لنفسه كل إمام من من الأئمة ، ولا يمكن فصل الأصول عن الحديث بحال ،ولهذا فمن يجد إماما من الأئمة ترك العمل بحديث صحيح أو خالفه ولاحظ ضعف ملحضه الأصولي في ذلك فله مخالفته، وإن وجد قوة منهجه في الاستنباط ووجاهة حجته في تركه العمل بالحديث الصحيح .كما هو مبين في أصول الفقه فلا حرج عليه .

الإمام البخاري متأخر عن الأئمة الأربعة ، أدرك رابعهم الإمام أحمد بن حنبل وتلقى الحديث عنه . وقد جاء في تهذيب التهذيب عن العقيليّ أن البخاريّ لما ألف كتابه الصحيح عرضه على علي بن المدِينيّ و يحيي بن مَعين وأحمد

١ – السرخسي، مُحَمَّد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، أصول السرخسي، دار المعرفة – بيروت: .ص٣٦٤/١

٢ – د عبد المجيد محمود، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري"، ط١، ١٩٧٩م، ص.٢٨٠

٣ – أسباب الاختلاف : الأستاذ علي الخفيف ص٧١.

٤ – ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، تحقيق عبد الله بن ابرهيم الأنصاري المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص١٧.

٥ – فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، مرجع سابق ص٤٤٧.

بن حنبل وكلهم من كبار شيوخه (وغيرهم ، فامتحنوه ، وكلهم قال : كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري ، وهي صحيحة.

المطلب الثاني : انتقادات بعض أئمة الحديث لبعض ما في الصحيحين :

نلاحظ أن المؤلف يلجأ إلى التهويل كي يوهم القارئ أن الصحيحين فضلا عن غيرهما من كتب السنن والمسانيد فيها أحاديث ضعيفة كثيرة، ونحن لاننكر أن الداراقطني وغيره ممن ذكرهم انتقدوا على الصحيحين أحاديث، ولكن ليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة، كلا بل انتقدهما لأنهما نزلا فيها عن الدرجة العالية في الصحة التي التزماها في كتابيهما، وقد أجاب عن هذه الأحاديث الإمام ابن حجر والإمام النووي واغلب هذه الأحاديث المنتقدة الجواب عنها سهل، وبعضها في الجواب عنها تكلف وهذا البعض لا يزيد عن بضعة أحاديث في الصحيحين، فهل من العدل والإنصاف أن يهول المؤلف هذا التهويل من اجل بضعة أحاديث في الجواب عنها شيء من التكلف؟!

قام بتوجيه هذه الانتقادات التي ذكرها العلماء حسب هواه ،ولم يتناول أقوال هؤلاء العلماء بموضوعية، بل يذكر موضع الانتقاد مع أن أغلب الأمور التي ذكرها هي حجة لهم لا عليهم ،ولو أمعن النظر في كتب الحديث لأجاب عن هذه الأمور ولما احتاج إلى ذكرها.

حيث قام بنقل الانتقادات التي ذكرها الحافظ الدارقطني في كتاب اللازمات والتتبع ، وابن عمار الشهيد وأبو مسعود الدمشقي ، والجبائي ، وابن تيمية ،ومُحَمَّد زاهد الكوثري والشيخ ناصر الألباني ، وابن الصديق الغماري(1) .

وجعل كل من انتقد أو أشكل عليه أمراً من باب الدليل على عدم الإجماع ،فمن انتقد حديثا كان عنده دليلا على عدم الإجماع ومن تحدث عن التدليس أو الانقطاع أو رواية من تكلم فيهم ، وذكر أن تضعيف بعض رجال البخاري ومسلم من قبل النسائي دليل على عدم الإجماع ، فصوب جميع هذه الأقوال سهاما في خرق الإجماع ، وأخذ يوجه هذه النصوص وفق هواه .

ومن الملاحظ أن جميع الأحاديث التي انتقدها العلماء متنا . مما استدل به على خرق الإجماع . لا تتجاوز ثلاثة عشر حديثا ، وفي جميعها الرد عليهم متجه .وهذا إذا استثنينا الأحاديث التي استشهد فيها العلامة مُحَمَّد زاهد الكوثري في موضوع التجسيم لان له رأي في موضوع التجسيم .

ولا بد من الاشاره إلى أن الأحاديث المذكورة في هذا الفصل هي بعض التي ذكرها في الباب السابع حول غرائب ابي هريرة ، وهي نفسها التي ذكرها في الباب الخامس في موضوع الصفات ...وهذا كله يدل على قلة ما أصاب به المنتقدون على الشيخين البخاري ومسلم .

المبحث الرابع : موقفه من الصحابة ﷺ، والرد عليه

تناول الباحث في الفصل الثامن عددا من المطاعن في الصحيحين تحت عنوان ثغرات في البناء السندي المحكم وناهيك ما في هذا العنوان من تهكم وانطلق في نقد السند من قاعدة أن صحة المتن وحدها لا يتلزم صحة الإسناد

---

(1) - الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث من ص٧٩-٩٩.

،ثم تساءل إذا كان السند صحيحا كيف تسرب الكذب والدس أو الغلط أو الوهم إلى متن الحديث بمثل ذلك السند المتقن المحكم ؟

ثم رد أسباب الخلل في الإسناد إلى تسليم المحدثين بعدالة الصحابة وضبطهم وقبول مراسيل صغار الصحابة، والتسليم بروايات أبي هريرة .

المطلب الأول :الاحتجاج بمراسيل الصحابة :

رد الباحث أمر الثغرات في السند إلى الاحتجاج بمراسيل الصحابة دون قيود وقام بالاستدلال على ذلك ببعض صغار الصحابة مثل ابن عباس والنعمان بن بشير، وأبو الطفيل الكناني وعبد الله بن الزبير وغيرهم.

وكلامه مردود عليه بقول ابن الصلاح في معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه: (اعلم أن طرق نقل الحديث وتحمله على أنواع متعددة، ولنقدم على بيانها بيان أمور: أحدها: يصح التحمل قبل وجود الأهلية، فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده.

ومنع من ذلك قوم فأخطئوا؛ لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديما وحديثا يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع، ويعتدون بروايتهم لذلك) [1].

فالعبرة بالعدالة والأمانة لا بالسن والصحابة كلهم عدول.

ثم استشهد بأقوال الجمهور على قبول مرسل الصحابة، ونلاحظ انه ينقل أقوال العلماء في قبول مرسل الصحابي وفي بعض الأحيان يجتزئ من الكلام ما يعزز به فكرته ويستنتج استنتاجا متناقضة بناء على فهمه".

ويستشهد ببعض الروايات من كتاب الأسماء والصفات للبيهقي ، وليس بين هذه الروايات علاقة بأحاديث الصحيحين التي رويت عن ابن عباس وغيره حيث يستدل في غير موضع النزاع .

ثم كيف يرد مرسل الصحابي مع انه كثيرا ما يستشهد بأقوال المعتزلة "شيوخه" والمعتزلة يقبلون المرسل بإطلاق فلماذا ترك رأي المعتزلة في هذا المقام.

ثم انه لم يأت بدليل على عدم قبول مرسل الصحابي بل ما استشهد به من أقوال الأئمة يدل على الاحتجاج به.

ومن الشبهات التي ذكرها أنه كان هناك منافقون في عصر النبي ﷺ...... فهل يدخلون في تعريف الصحابي، ونقل هذا عن مُحَمَّد رشيد رضا.

وأقول لايقبل هذا من السيد رشيد رضا أو غيره بل نقبل رأي جمهور العلماء، وما ذكره من الرواية عن المنافقين فيرد عليه بان المنافقين كانوا معروفين لدى الصحابة، واخبر النبي ﷺ عنهم حذيفة بن اليمان بالإضافة إلى أن المنافقين كانت لهم صفات يعرفون بها وبهذا يبطل رأيه .

---

[1] – ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، ت١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ١/١٢٨.

ثم أين الروايات التي وجدها في الصحيحين تدخل تحت هذا الموضوع ولو وجدها لما تأخر عن ذكرها وهذا دليل بطلان دعواه.

المطلب الثاني: طعنة في عدالة الصحابة وضبطهم . ﷺ **.**

ذكر أن الخلل في السند يعود إلى التسليم بعدالة وحفظ وضبط وإتقان في كل من دخل تحت التعريف الاصطلاحي للصحابي.

التعريف الذي عرف به الصحابي ونسبه لجميع المحدثين ، واستنتج منه أن الجميع يدخلون في حد الصحبة " لو كانوا من الأعراب أو الطلقاء غير ذوي السابقة في الدين ولا المجالسة، وبغض النظر عن حاله فيما بعد ومدى استقامته على أمر الدين،..... وهذا توجيه مغرض وغير مقبول[1].

وحصر الصحابة في حق السابقين من المهاجرين والأنصار ممن شهد بدرا واحدا والأحزاب ومن قاتل قبل الفتح أو اسلم بعد الفتح واستقام على الطريق، ثم اخرج من حد الصحبة من اسماهم الطلقاء الذين بغوا على الإمام علي وذكر منهم معاوية وزمرته، وسلب العدالة عن جميع من ناصب معاوية أو اشترك معه.... .

ثم قام بوصفهم بأوصاف يخجل المسلم من ذكرها حتى كاد يخرجهم من الإسلام وليس من الصحبة فحسب ووصفهم بالفسقة والباغين.... .

ثم استشهد بقول رشيد رضا بنفس الموضوع الذي ذكرته في النقطة السابقة حول وجود المنافقين في عصر النبي عليه السلام حيث ذكر أن المنافقين يدخلون في حد الصحبة وهذا الكلام غير صحيح لأنهم ليسوا من الصحابة بإجماع واعتبر كل من قام بفعل معصية أو ارتكب ذنب خارج عن حد العدالة .

وأقول انه لم يفهم العدالة والصحبة عند المحدثين بل هو فهم خاص به.

والصحابي في اصطلاح المحدثين من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام ولا بد من الانتباه إلى قيد الإيمان [2].

وهذا هو الراجح في تعريف الصحابي ولا بد من أن نذكر أن الصحابة ليسوا جميعا سواء في المنزلة فهناك تفاضل بين الصحابة، قال تعالى:" لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل" (الحديد ١٠).

وقد قسمهم العلماء إلى طبقات ومراتب، وبناء على هذا لا نجعل مسلمة الفتح – مع اعتراف الجميع بصحبتهم- كأهل بدر بالفضل.... مثلا، وان كانوا جميعا قد نالهم شرف الصحبة، وبهذا فلا ضير إذا أطلقنا الصحبة على من رأى النبي عليه السلام ولو ساعة وفق القيود المقررة عند المحدثين مع تفاوتهم في الفضل كل على قدر صحبته، قال الإمام احمد: "كل من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو رآه فهو من أصحابه له من الصحبة على قدر صحبته".

أولاً: عدالة الصحابة ﷺ **:**

---

[1] – انظر: الكردي، ص٣٠٣.

[2] – العسقلاني، أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر ، الإصابة في تمييز الصحابة

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٥ هـ ج١ ص ٨.

يقول ابن حجر في مقدمة الإصابة :"اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ المبتدعة"[١].

يقول الإمام النووي :"والصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرها بإجماع من يعتد بهم "[٢].

ويعلق السيوطي على قول النووي : والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور وهو المعتبر .وقال الآمدي : اتفق الجمهور من الأئمة على عدالة الصحابة[٣] .

وهذا ما ذكره الخطيب البغدادي[٤] : حيث قال :انه مقطوع بعدالتهم ولا يحتاج أحد منهم إلى تعديل بعد تعيل الله سبحانه وتعالى .

القول الذي تبناه المؤلف هو قول المعتزلة والشيعة : حيث ذكروا أن الصحابة عدول إلا من قاتل عليا نقله عنهم شيخهم أبو الحسين البصري في معتمده وابن الحاجب .

وهذا ما ذكره عمرو بن عبيد المعتزلي :كلهم عدول قبل الفتن لا بعدها فيجب البحث عنهم .[٥]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :" فلا يعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول الله ،وإن كان له ذنوب لكن هذا الباب مما عصمهم الله به "( )

الخلاصة: ان الصحابة كلهم عدول عند جمهور العلماء والأصوليين والفقهاء ،ومعنى عدالتهم أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله لما اتصفوا به من قوة الايمان والتقوى والترفع عن سفاسف الأمور ،وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو من الغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم ،ولم يخالف إلا أصحاب الأهواء .

ثانياً: الضبط عند الصحابة ﷺ :

لا شك أن علماء الحديث يتوثقون من الضبط عند الصحابة كما يتوثقون من ضبط غيرهم؛ ولهذا اهتموا بالشواهد والاعتبار وكل هذا تحريا للضبط ،وللعلماء في معرفة الضبط طرائق عديدة تتناسب والعصر الذي يفتشون فيه عن المرويات، حيث كانوا يتأكدون من الضبط وكان له كيفيات متعددة منها :

١- تسجيل ما يرونه كتابة دون علمهم ،ثم بعد مدة يطلب منهم التحديث بذلك الذي حدثوا به كما فعل مروان بن الحكم مع ابي هريرة حيث كلف كاتبه أبا الزعيزعة بالكتابة فلما حال الحول دعا أبا هريرة وسأله فأجابه دون زيادة أو نقصان [١].

---

١ - العسقلاني، الإصابة ٩/١. مرجع سابق

٢ - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، وتحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ص٤٠٠.

٣- الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان١٨٢/٢.

٤ - البغدادي، الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة ص٩٦.

٥ - نقلا عن فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل : ٢١٦.مرجع سابق

٢- وهذا ما فعلته السيدة عائشة مع عبد الله بن عمرو بن العاص عندما سألته عن حديث ثم عارضته به العام القادم [٢].

٣- وأيضا كان الصحابة يتثبتون في الحديث مثل ما حدث مع ابي موسى الأشعري عندما استأذن على عمر بن الخطاب .

٤- وأؤكد كذلك أن السنن والأصول جاءت بطرق عن صحابة عديدين باللفظ ذاته أو المعنى ومن تتبع الطرق يتبين له ذلك[٣] .

المطلب الثالث: طعنه في أحاديث أبي هريرة ﷺ وفي مروياته[٤] :

أولاً: ادعى أن منشأ الأحاديث ذات المتون المشكلة والمنكرة مروية عن أبي هريرة .

ثانيا :ادعى أن أبا هريرة يروي عن كعب الأحبار ويدلس عنه .

ثالثا: مآخذ الصحابة على كثرة أحاديث ابي هريرة بسبب أوهامه وأخطاءه في بعض ما يرويه .

رابعا : ترك علماء الكوفة لمروياته .

هذه هي النقاط التي تناولها الباحث في الفصل السابع ودلل عليها وقبل أن أرد على هذه النقاط لا بد من الإشارة إلى أن هذه النقاط تناولها قبله المستشرقون وأبو ريَة[٥] ، وبعض من كتب في مجلة المنار مثل الدكتور مُحَّد توفيق واحمد أمين[٦] وغيرهم مع تفاوت في الطرح .

أولاً: الرد عليه في زعمه أن أبا هريرة يدلس والرد عليه :

والجواب أن الكثرة الكاثرة من العلماء على خلاف هذا ، وان أبا هريرة بريء من وصمة التدليس بجميع أنواعه ، وإنما قال هذا فئة قليلة جدا **ومنهم شعبة** والذين ذهبوا إلى هذا لم يريدوا التدليس بالمعنى المعروف عند المحدثين ، وهو المذموم ، وإنما أرادوا معنى آخر . حيث انه كان يروي عن بعض الصحابة عن رسول الله ولم يذكرهم " مرسل الصحابي " وهو حجة باتفاق الأئمة لان الغالب أن الصحابي لا يروي إلا عن صحابي والصحابة كلهم عدول .

وقد دلل على ذلك بما ذكره الحافظ الذهبي " في سير أعلام النبلاء " في ترجمته لأبي هريرة ما نصحه : " وقال بكير ابن الاشج عن بسر بن سعيد قال: اتقوا الله ، وتحفظوا في الحديث فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة ، فيحدث

---

١ - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى : ٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، ط٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥، ٤٣١/٢.

٢ - مسلم ، الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم (٢٠٥٩).

٣ - فاروق حمادة، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل :٢٣٦.مرجع سابق

٤ - الكردي، ص٢٤٣-٢٩١

٥ - أضواء على السنة المحمدية ص٢٢٩ ... وقد غالى في الطعن في ابي هريرة واتهمه بتهم يخجل المسلم من ذكرها .

٦ - أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة

عن رسول ويحدثنا عن كعب ثم يقوم ، فاسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب ويجعل حديث كعب عن رسول الله[1] .واستشهد بغيرها

وهذه الرواية ترد دعواه لأنها صريحة في تبرئة ساحة ابي هريرة ، وان ما حدث من الخلط بين الكلامين إنما هو ممن سمع منه ، وماذا يصنع أبو هريرة في خطأ من يسمع عنه ،وما ذنب ابي هريرة في هذا[٢] .

والراويات التي استشهد بها على هذا ليست من الصحيحين بل من تفسير ابن كثير وهي من الإسرائيليات الغير صحيحة[٣].

ثانياً: الرد عليه في مآخذ الصحابة على كثرة أحاديث أبي هريرة بسبب أوهامه وأخطاءه في بعض ما يرويه :

أقول لا شك أن الصحابة كانوا يأخذون الحديث عن رسول الله ولم يكونوا سواء في التفرغ للتلقي ولا في الملازمة ولا في الحفظ والذاكرة فمن ثم تفاوتت مروياتهم قلة وكثرة، وكما كانوا يتلقون عنه بالذات كانوا يتلقون عنه بالوساطة عن صحابي آخر، وفي بعض الأحيان كان يراجع بعضهم بعضا فيما يرويه، إما للتثبت أو التأكيد لان الانسان قد ينسى أو يسهو أو يغلط عن غير قصد، وإما لأنه ثبت عنده ما يخالفه أو ما يخصصه أو يقيده أو لأنه يرى مخالفته لظاهر القرآن أو لظاهر ما حفظه من سنة أو غير ذلك، فليس من الإنصاف أن نتخذ من هذه المراجعة دليلا على اتهام الصحابة بعضهم لبعض وتكذيب بعضهم لبعض إلى غير ذلك من الدعاوى الكاذبة.

ثالثاً: الرد عليه في زعمه ترك علماء الكوفة بعض ما يروي ابي هريرة ومنهم الإمام ابي حنيفة :

نسب أقوال ملفقة عن الإمام ابي حنيفة وعن إبراهيم النخعي وعن الأعمش وعن ابي جعفر الاسكافي وعن ابن الأثير وغيرهم واستشهد بنصوص وجهها حسب فهمه الملتوي تدليل على هذا الكلام.

أن ما نسبه إلى الإمام ابي حنيفة من أنه قال : الصحابة كلهم عدول ما عدا ثلاثة انس بن مالك ، وأبي هريرة وسمرة بن جندب وهذا الكلام معارض بما ثبت عن الإمام ابي حنيفة انه قال: " ما جاء عن الرسول فهو على العين والرأس " وهي عبارة عامة تدل على قبول ابي هريرة وغيره ..

وعندما توقف الحنفية في بعض أحاديث ابي هريرة لم يقولوا أن ذلك لطعن في عدالته أو اتهامه بالكذب وقولهم ما لم يقولوا بل هذا محمول على قاعدة أصولية وهي أن الراوي إن كان معروفا بالفقه والاجتهاد فإنهم يقبلون خبره ، سواء خالف القياس أم وافقه، وأما إذا كان معروفا بالرواية فإن وافق خبره القياس قبل ،وكذا إذا خالف قياسا ووافق قياسا آخر ،ولكن إذا خالف الاقيسة كلها لا يقبل وحجتهم أن النقل بالمعنى مطلقا فقهيا أو غير فقيه .... كان مستفيضا فيهم ،فإذا قصر فقه الراوي لم يؤمن أن يذهب شيء من معانيه فيدخله شبهة زائدة يخلو عنها القياس

---

[1] – الذهبي، سير أعلام النبلاء : ج٢ ص٦٠٦.مرجع سابق

[٢] – أبو شهبه، مُحَّد مُحَّد، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، مجمع البحوث الإسلامية، ص١١٠.

[٣] – انظر: الكردي، ص٢٤٧/٢٤٨.

وذكروا حديث المصراة [1] فالحنفية يقدمون الخبر الصحيح على القياس ، أما من يقدمون القياس على الخبر ليس خاصا بابي هريرة عند القائلين به ، بل يعممون في كل راو غير فقيه .

فهذه دعوى باطلة تكذبها الألوف من كتب المذهب والملايين من أتباعها ، ويعارض هذه الشبهات الباطلة إجماع أئمة الفقه ، ومنهم الأربعة المشهورون على الاحتجاج بما صح عندهم من أحاديث أبي هريرة المرفوعة– وكذا المرسلة عند الجمهور –وثناء كثير من الصحابة ومن بعدهم على سعة حفظه وجودة ضبطه .



الخاتمة

في نهاية هذا البحث ألخص أهم نتائجه فيما يلي :

[1] – التوضيح على التلويح : ج٢ص٤٣٤،نقلا عن كتاب دفاع عن السنة:ص١٢٠

- بدا الباحث بمقدمات صحيحة وجميلة حتى عندما يقرأ الناس الكتاب يوشك أن يقبلوا من المؤلف ما يقوله من خلال هذه المقدمات ،لكن سرعان ما تتبدد الفكرة بعد الغوص في أعماق الكتاب.

- الاتجاه الشيعي ، وتبني أفكار المعتزلة واضح وظاهر في المؤلف ولهذا كان كثيرا ما يعتمد على أراء ومبادئ المعتزلة وكثيرا ما ينقل عن النظام وابن ابي الحديد وغيرهم.

- يقوم المؤلف بلي أعناق النصوص والقواعد ويقوم بتوجيهها لخدمة فكرته بالتحايل والمراوغة.

- يريد الكردي أن يطعن في السنة كلها من خلال الطعن في الصحيحين ، ونلاحظ على المؤلف أنه يريد أن يطعن في السند والمتن بالرغم من أنه أشار في بداية الكتاب أن هدفه المتن بسبب الاهتمام بالسند وعدم الاهتمام بالمتن .

-أراد المؤلف أن يفند قضية الإجماع على الصحيحين وادعى انه أصبح للصحيحين عند الناس هالة وقدسية مع مرور الزمن وأن ألفاظهما تشبه ألفاظ القرآن وأخذ يدلل على هذه المقولة مع انه لم يقل أحد من المسلمين هذا القول بل هي من بنات أفكاره كي يكون له مدخل للطعن فيهما.

–إذا ثبت أن الحديث صحيح وفق قواعد المحدثين لا يجوز الطعن به حتى ولو تركه بعض العلماء أو لم يعمل به أصحاب المذاهب الفقهية حيث أن صحة الحديث هي الحجة وليس ما قاله البعض.

- الإمامان لهم منهج خاص في إخراج الأحاديث لم يفهمه المؤلف ،فقد يخرجون الحديث لبيان علته ،أو يخرجون الحديث لبيان أنه منسوخ وغيرها ولهم منهج في اختيار الأحاديث والرجال.

- المؤلف متحامل كمن سبقه على الصحابي الجليل ابي هريرة لهذا أراد أن يدخل للطعن في السنة من خلال ابي هريرة وبطل زيفه والحمد لله.

- الصحابة كلهم عدول وضابطين ونقبل مراسيلهم كبارهم وصغارهم وفق ضوابط وقواعد لم يعرج عليها المؤلف أو قام بوضعها في غير نصابها.

- المؤلف عندما يرمي الأحاديث بالوضع وخصاصة الأحاديث التي تتحدث عن الأنبياء السابقين لا يراعي الواقع والزمان والعادات التي كانت تحوطهم.

- والله ولي التوفيق -

المراجع

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، ت١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ابن القيم، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى : ٧٥١هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقق : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، تحقيق عبد الله بن ابرهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- أبو زهو، مُحَمَّد الحديث والمحدثون ،دار الكتب العلمية،بيروت١٩٨٤.
- أبو شهبه، مُحَمَّد مُحَمَّد، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، مجمع البحوث الإسلامية.
- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة .
- الأدلبي، صلاح الدين، منهج نقد المتن عند علماء الحديث ، ط١ ،١٩٨٣.
- الأعظمي، مُحَمَّد مصطفى دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ،جامعة الرياض .
- الرازي، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، ابن أبي حاتم ، آداب الشافعي ومناقبه، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن مُحَمَّد بن سالم الثعلبي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.
- البخاري ، مُحَمَّد بن إسماعيل ، "الجامع الصحيح " .
- البغدادي، الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
-
- الجزائري، طاهر بن صالح (أو مُحَمَّد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني ، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر،تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الجوابي، مُحَمَّد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، نشر مؤسسة عبد الكريم عبد الله.
- السباعي، مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ،المكتب الإسلامي.
- السرخسي، مُحَمَّد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، أصول السرخسي، دار المعرفة – بيروت.
- السلمان، مُحَمَّد بن عبد الله رشيد رضا و دعوة الشيخ مُحَمَّد بن عبدا لوهاب " ، من منشورات نادي القصيم الأدبي ببريده . الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- الشوكاني، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الصاحب. مُحَمَّد عيد ، د. العكايلة، سلطان سند، أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث، .
- الصَّيْمَري، الحسين بن علي بن مُحَمَّد بن جعفر، أخبار ابي حنيفة وأصحابه، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- عبد المجيد محمود، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، ط١، ١٩٧٩م.
- العتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين : ص٢٢٦ بتصرف.مرجع سابق.

- العسقلاني، ابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري :.تحقيق مُحَّد فؤاد عبد الباقي.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن مُحَّد بن أحمد بن حجر (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى مُحَّد معوض، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن مُحَّد بن أحمد بن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر . بيروت.
- عوض السيد صالح، دراسات في الجرح والتعديل .
- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَّد بن عبد البر بن عاصم ، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة ﵃، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الكردي، إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دار الأوائل، سوريا،ط١،٢٠٠٢م .
- مُحَّد رشيد رضا، مجلة المنار، أعداد مختلفة ،من الانترنت.
- النووي، شرح على مسلم : ط٢،دار الفكر١٩٧٧م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم.
- اليماني، عبد الرحمن، الأنوار الكاشفة : ط٢ ١٩٨٥.